الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: سجلات الأعمال التجارية

تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٩/٢٠١٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، المقدم إليها للعلم. ويطلب إلى اللجنة أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2015/1.

190115 190115 14-67358 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية

أولا - مقدمة

١ - عُقد الاجتماع الرابع والعشرون لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في فيينا[(١)] واستضافته هيئة الإحصاء النمساوية. وضم الاجتماع ٩٤ مشاركا من ٤٢ بلدا و ٧ منظمات دولية، ونُظم في ١٠ جلسات، وجلسة استثنائية واحدة، ومناقشة مائدة مستديرة. ويقدم هذا التقرير موجزا مقتضبا للمواضيع التي نوقشت في كل جلسة من هذه الجلسات، ويختتم بعرض عدد من التحديات الحالية المتصلة بسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية وكيفية التصدي لها.

ثانيا - تقرير فريق فيسبادن عن اجتماعه الرابع والعشرين المتعلق بسجلات الأعمال التجارية

ألف - الجلسة الأولى: التقارير المرحلية القطرية

٢ - كُرست الجلسة، التي ترأسها نوربرت راينر، من هيئة الإحصاء النمساوية، لعرض التقارير المرحلية القطرية. ومن تقاليد فريق فيسبادن افتتاح الاجتماع باستعراض التطورات الأخيرة في إطار سجلات الأعمال التجارية في كل دولة ومنظمة عضو. وعُرض ما مجموعه ٣٨ تقريرا خلال هذه الجلسة، في حين كان ما مجموعه ٥٤ تقريرا قد قُدم مسبقا. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير - سواء منها التي عُرضت في الاجتماع أو تقارير البلدان والمنظمات التي لم تتمكن من حضور الاجتماع الرابع والعشرين - على الموقع الشبكي للمؤتمر[(١)].

٣ - وخلال السنتين الماضيتين أُعدت التقارير المرحلية باستخدام نموذج يضمّ عدة أجزاء، حيث يقدم الجزء الأول بعض المعلومات العامة عن سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية في البلد، ويعرض الجزء الثاني بإيجاز أهم الإنجازات والتطورات التي شهدتها السنة السابقة، ويعرض الجزء الثالث الخطط المستقبلية. وللمرة الأولى، أدرج في هذا النموذج جزء رابع يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه تطوير السجل وتعهّده واستخدامه.

(١) انظر www.statistik.at/wiesbaden2014 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

٤ - وبينت التقارير المرحلية القطرية أن عمليات تطوير هامة قد أُنجزت أو يُخطط لإنجازها. وتتضمن قائمة المواضيع المقبلة ما يلي: الزيادة في استخدام البيانات الإدارية، وتحسين جودة السجل، وعمليات تحديد السمات، وإدخال تصنيفات جديدة، ومتغيرات جديدة ووحدات إحصائية لم تُشمل بعد، وإنتاج البيانات الديموغرافية للأعمال التجارية، وإعادة تصميم أساس السجل، وتعزيز دور السجلات كدعامة رئيسية. وتمثلت التحديات الرئيسية في القيود القانونية المفروضة على إمكانية الوصول إلى البيانات الإدارية، وعدم وجود محدِّدات مشتركة للهوية، وجودة البيانات المدخلة، وأنشطة تحديد السمات. وكمشكلة عامة، أبلغت البلدان عن تقليص الموارد المخصصة للسجلات نتيجة لقيود الميزانية التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية.

باء - الجلسة الثانية: الوحدات الإحصائية وتحديد السمات

٥ - ركزت الجلسة على أنشطة تحديد سمات الأعمال التجارية وتحديد الوحدات الإحصائية الواجب إدراجها في سجل الأعمال التجارية. وترأس الجلسة غايتان سان لويس، من الهيئة الإحصائية الكندية. وعرض ١١ خبيرا من ١٠ بلدان مختلفة (الأردن، وأستراليا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) ومن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أنشطتهم وخبراتهم في مجال تحديد السمات. وأظهرت نوعية المعلومات التي تم تبادلها خلال هذه الدورة وكميتها بوضوح فائدة وأهمية تحديد سمات الأعمال التجارية وتحديد الوحدات الإحصائية في وضع السجل وتعهّده. وتنوعت مواضيع العروض فشملت تحديد وتعريف وحدات الأعمال التجارية والوحدات الإحصائية، وتنفيذ وتعهّد وتحسين أنشطة تحديد سمات الأعمال التجارية بأدوات التحقق التي تستخدم البيانات الضريبية، فضلا عن فوائد تعهد مثل هذا البرنامج والتحديات التي تواجهه.

٦ - وفي تلك الجلسة نوقش وذُكر بوضوح أن عدة بلدان تستطيع الوصول إلى البيانات الإدارية اللازمة لوضع السجلات أو تعهدها. غير أن عددا قليلا جدا من الدول يملك بيانات إدارية تزود السجلات بمعلومات مفصلة كافية عن الشركات المعقدة، مما يحد بشكل كبير من القدرة على تعهد هذه الهياكل التجارية بطريقة آلية. وبدون هذه المعلومات الهامة، يصبح من الصعب للغاية تعهد سجل متماسك لغرض توفير أطر الدراسات الاستقصائية اللازمة حسب المناطق الجغرافية وقطاعات النشاط المطلوبة. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدفع عدة بلدان إلى الاستثمار في تحديد سمات الأعمال التجارية ويتيح تحديد وحدات إحصائية متماسكة.

٧ - وبناء على المحتوى الذي تم عرضه والأسئلة التي طرحت خلال هذه الجلسة، فإن تحديد سمات الأعمال التجارية هو بالتأكيد استثمار مُجدٍ للمؤسسات الإحصائية، على الرغم من أن عمق المعلومات التي يتم جمعها خلال هذه العملية يمكن أن يختلف باختلاف احتياجات كل مكتب إحصائي. وتم التشديد أيضا على أن المؤسسات الإحصائية تبحث عن طرق لتخفيف عبء الإجابة والتكلفة التي تنشأ عن عملية تحديد سمات الأعمال التجارية عن طريق أدوات وبيانات إدارية من قبيل البيانات الضريبية. وتَبيّن أيضا بوضوح أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يواجه تحديا في تنفيذ السجل الأوروبي لمجموعات الشركات، الذي سيتضمن سمات مجموعات الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات العاملة في أوروبا. وأخيراً، لا تزال بعض المؤسسات الإحصائية تواجه مشاكل في الوصول إلى البيانات الإدارية، أما المؤسسات التي تستطيع الوصول إلى تلك البيانات فإنها تواجه تحديا يتمثل في مطابقة الملفات بدقة، نظرا لعدم وجود محدِّدات هوية فردية.

جيم - الجلسة الثالثة: السجلات الإدارية وسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية على المستوى الدولي: التطورات والاستخدامات والأفكار الجديدة لوضع رموز فردية لتحديد الهوية

٨ - خُصصت الجلسة لموضوعٍ يُعتبر الآن حيويا بالنسبة لجودة البيانات المتعلقة بمؤسسات الأعمال، في سياقٍ يتزايد فيه استخدام البيانات الإدارية بسرعة ويُفتح فيه الطريق نحو ممارسات مستودعات البيانات، التي تقتضي دمج البيانات الجزئية. وهذا الموضوع هو: قيام الهيئات الإدارية، في الغالب، بإدارة أو إنشاء ''رموز فردية لتحديد الهوية'' يمكن أن يستخدمها الإحصائيون، أو الأفضل من ذلك، يمكن لهم أن يشاركوا فيها. وقد ترأس هذه الجلسة بيار تايي، من المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية في فرنسا.

٩ - وقدمت خلال هذه الجلسة أربعة عروض. وكان العرض الأول، المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة حالة إفرادية من فيتنام بعنوان ''إنشاء نظام وطني لتسجيل المؤسسات التجارية''. وذُكر أن تسجيل المؤسسات التجارية كان أمرا معقدا ومرهقا في الماضي، لأن النظام الإداري اللامركزي للغاية كان يتألف من ٦٨ سجلا مستقلا لم تكن تتواصل فيما بينها. أما الآن، فقد أصبح نظام تحديد الهوية الفردية متكاملا بدرجة عالية ومشتركا بين الإدارات، وتتم إدارته بواسطة عمليات تكنولوجيا المعلومات، ويسمح أيضاً بالتحقق من البيانات وبتبادل المعلومات إلكترونيا.

١٠ - أما العرض الثاني، الذي قدمه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، فقد تضمن تحليلا لجميع المبادرات المتعلقة بالرموز الفردية لتحديد الهوية، التي تؤثر على النظام الإحصائي

الأوروبي. وقد أنشئ السجل الإحصائي الأوروبي الحالي لمجموعات الشركات ليستخدم أساسا كأداة لتحسين جودة واتساق إحصاءات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن طريق إدخال نظام لتحديد هوية الوحدات القانونية التي هي جزء من مجموعات الشركات، أو التي تسيطر عليها مجموعات الشركات. وتبين مبادرة منظومة ترابط سجلات المؤسسات التجارية التي أطلقتها المفوضية الأوروبية كيف يتم تطوير الترابط القانوني بين السجلات الإدارية للمؤسسات التجارية في الاتحاد الأوروبي، وكيف يمكن للإحصائيين الأوروبيين استخدام ذلك لتحسين نوعية السجل الأوروبي لمجموعات الشركات وتقديم بياناته في الوقت المناسب.

١١ - وتمحور العرض الثالث، الذي قدمه البنك المركزي الأوروبي، حول محدِّد هوية الكيانات القانونية، الذي يوفّر تغطية عالمية تشمل الكيانات العاملة في مجال المعاملات المالية. وتم التأكيد على اهتمام الإحصائيين أيضا بأسباب اتخاذ مجموعة العشرين هذه المبادرة وتطوّرها السريع. فقد وُصف نظام محدِّد هوية الكيانات القانونية آنذاك بأنه نظام من ثلاثة مستويات يقوم على الأسس التالية: سجل ''للكيانات'' (بمعنى قريب من الوحدات القانونية)، مع بطاقة هوية فردية على الصعيد العالمي وعلنية؛ ومجموعة من ''العلاقات'' (صلات هرمية تبيّن المالكين) لم يحدَّد بعد وضعها القانوني ومدى سرّيتها؛ وسبل تمثيل الشبكات/المجموعات المفتوحة للاستخدام المتعدد (التجاري).

١٢ - وأوضح العرض الرابع، الذي قدمه المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، سبب رغبة هذا المعهد الإحصائي الوطني، المسؤول تاريخيا عن إدارة السجل الإداري الفرنسي كمهمة غير إحصائية، في أن يكون المشغل المحلي لنظام محدِّد هوية الكيانات القانونية في فرنسا. وذُكر أن ربط النظام الوطني لتحديد الهوية بالرموز المستخدمة لمحدد هوية الكيانات القانونية يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة لسجل الأعمال التجارية الوطني المشترك بين الإدارات.

دال - الجلسة الرابعة: إدارة العبء الملقى على المجيبين

١٣ - ترأس الجلسة، رولاند ستورم، من المكتب الإحصائي الألماني. وذُكر أن العبء الذي تلقيه الدراسات الاستقصائية الإحصائية على المجيبين ما زال يثير مناقشات واسعة النطاق. وقد اتخذت مكاتب إحصائية مختلفة إجراءات لقياس هذا العبء من أجل تحديد حجمه الفعلي وتوزيعه. وتمكّن هذه المعلومات من إدارة العبء من أجل التوصل إلى توزيع عادل على المجيبين وفقا لقدراتهم على تقديم الإحصاءات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد

المزج بذكاء بين مصادر البيانات الإحصائية ومعرفة أفضل بمعلومات الاستقصاءات الحالية على تجنب إجراء الاستقصاءات غير الضرورية، وبالتالي تخفيف العبء الملقى على المجيبين.

١٤ - وقُدّم عرضان من النمسا وفرنسا أعطيا فكرة جيدة عن كيفية تناول هذه المسألة، وبيّنا الدور الحاسم لسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية. وبما أن هذه السجلات تشكل البنية التحتية الأساسية لإجراء الاستقصاءات، فإنها يمكن أن تتضمن بيانات قيّمة عن المشاركة في الاستقصاءات أو أن تجمع تلك البيانات، وبالتالي يمكن أن تقدم أدلة صحيحة تبيّن العبء الملقى على كل شركة يطلب منها تقديم الإحصاءات. وعلاوة على ذلك، يمكن للسجلات أن تساعد على تخفيف العبء نفسه: فالأهمية المتزايدة التي تكتسيها هذه السجلات بصفتها دعامة لتبادل البيانات والجمع بينها من أجل إقامة نظم إحصائية متكاملة تجعل منها أيضا أداة لكفالة توزيع العبء بشكل عادل ومتوازن على الكيانات المشمولة بالاستقصاءات. وأوضح العرضان كلاهما أن قياس العبء يفضي إلى توثيق المشاركة في الاستقصاءات بشكل أفضل في السجلات، لذا فإن لهذه المسألة السلبية بالنسبة للإحصاءات الرسمية آثاراً إيجابية بالنسبة للسجلات. وذُكر أن تخزين بيانات المشاركة في الاستقصاءات يمثل مكسبا كبيرا للسجلات، فهو يعزز دورها كبنية تحتية أساسية لا غنى عنها وكدعامة لإحصاءات الأعمال.

هاء - الجلسة الخامسة: الدور الداعم الذي تؤديه سجلات الأعمال التجارية

١٥ - شملت هذه الجلسة عروضاً قدمتها البوسنة والهرسك وبيلاروس ومصر ونيوزيلندا ومنظمات دولية (الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي)، وتولت رئاستها تولا فيتاهارجو من الهيئة الفنلندية للإحصاءات. وركزت الجلسة على استخدام سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية لتكون دعامة لإعداد الإحصاءات. ودور السجلات يعني أنها تقوم مقام إطار للكيانات المشمولة بالاستقصاءات في قطاع الأعمال، وتوفر قوائم بريدية لإنجاز الدراسات الاستقصائية، وتحدد الوحدات، وتغطي أهم الوحدات وخصائصها الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تفي السجلات بمهمتها الحديثة المتمثلة في دعم عملية إعداد الإحصاءات في مختلف مراحلها. فهي تؤدي دور أداة للربط بين البيانات الإدارية وبيانات الدراسات الاستقصائية، وتتيح إمكانية تحسين اتساق النتائج الإحصائية في مختلف المجالات والحفاظ على هذا الاتساق عندما تستعمل الإحصاءات بأنواعها المتعددة نفس التصنيفات والوحدات. وذُكر أيضا أن السجلات تمثل بيانات أساسية في حلول مستودعات البيانات، وتغطي متغيرات تساعد في تناول الروابط بين المؤسسات عبر الحدود،

وفي إعداد إحصاءات متناسقة في حالة الأعمال التجارية العالمية. وفي السنوات الثلاثين الأخيرة تطور دور السجلات من كونها مجرد إطار للدراسات الاستقصائية التجارية لتُصبح دعامة متعددة الاستعمالات وعلى قدر كبير من التطور في مجال الإحصاءات التجارية.

١٦ - وأوضحت العروض القطرية للمشاركين كيف أن بلدانا، مثل بيلاروس والبوسنة والهرسك، قد كثّفت جهودها في الآونة الأخيرة لتنظيم سجلاتها ووحداتها واستخدام الملفات الإدارية لتقديم خدمة أفضل إلى مستعملي السجلات. وفي بيلاروس، تتألف السجلات من جزء إداري وآخر إحصائي. ويشمل الجزء الأول الوحدات القانونية، بينما يشمل الجزء الثاني الوحدات الإحصائية. وسيركّز العمل في المستقبل على وضع نظام مركزي للبيانات الوصفية وإقامة الروابط بين البيانات الجزئية. وتستعمل البوسنة والهرسك البيانات الإدارية، غير أنها لا تستعمل بعدُ بيانات إجمالي رقم الأعمال التي يجري التفاوض بشأنها حالياً مع إدارة الضرائب. ويُخطط لإنشاء وحدة معنية بمجموعات الشركات، وتنفيذ التصنيف القطاعي المؤسسي، وتحديد السمات في تعهّد السجلات. وتسعى مصر، رغم أنها لا تستعمل بعدُ رموزا فردية لتحديد هوية شركات الأعمال، إلى الاستفادة بفعالية من البيانات الإدارية؛ والربط، في الفترات الفاصلة بين سنوات إنجاز التعداد، بين البيانات الإدارية وبيانات التعداد للتعويض عن عدم التعهد الدائم للسجلات. والهدف المتوخى هو إتاحة قاعدة متسقة للدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية. وصُمّمت أعمال التطوير بهدف إنشاء مستودع خاص ببيانات قطاع الأعمال، وتوسيع التغطية، وتحسين الجودة. وكثفت نيوزيلندا من استخدام البيانات الإدارية في المنصة الجديدة لبيانات الاقتصاد الجزئي عن طريق عمليات موحدة توفر حاليا مصدرا متسقا للبيانات الجزئية لخدمة أغراض جميع إحصاءات الأعمال. ويتّسم الهيكل الجديد للبيانات بالمرونة، ويحل هذا النظام محل العمليات المنفصلة لجمع البيانات المعمول بها سابقا؛ وتتميز واجهة المستعملين بدورها بالمرونة ويمكن تعديلها وفقا لاحتياجات كل مستعمل.

١٧ - وناقش المشاركون النموذجَ العام لإجراءات العمل الإحصائية، وطرحت الشعبة الإحصائية في الورقة التي قدمتها مجموعة من الأفكار والقواعد تتعلق بكيفية أداء السجلات لدورها الداعم لإعداد الإحصاءات في مختلف مراحل العملية، والمتمثل في تيسير جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها. وأوردت الورقة أيضا نتائج الاستقصاء التقييمي العالمي (الذي أجاب عليه ١١٦ بلداً) المتعلق بالوضع الحالي لبرامج سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية. وقدم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية عرضاً عن مشروع ”النظام الأوروبي لسجلات الأعمال التجارية القابلة للاستخدام التبادلي“ الذي سيُنشِئ

هيكلا للأعمال التجارية على المستوى الأوروبي، وستُشكل سجلات الأعمال التجارية المتسقة والقابلة للاستخدام التبادلي أحد العناصر الأساسية لهذا الهيكل، وستدعم إعداد إحصاءات متناسقة للأعمال التجارية في البلدان الأوروبية. وقدم البنك المركزي الأوروبي تقريراً عن حالة سجل قاعدة بيانات المؤسسات والفروع، الذي هو ثمرة التعاون بين المصارف المركزية الوطنية في الاتحاد الأوروبي، وهو سجل يفي بكل من أغراض الاستعمالات الإحصائية والاحتياجات المتعلقة بالرقابة.

واو - الجلسة السادسة: منهجية إدارة أطر سجلات الأعمال التجارية

١٨ - تولى رئاسة الجلسة أندرو ألن، من مكتب الإحصاءات الوطنية بالمملكة المتحدة. واستهدفت هذه الجلسة استطلاع مختلف الممارسات في إنشاء أطر للدراسات الاستقصائية انطلاقا من سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية. وفي حين تستند معظم تلك السجلات إلى البيانات الإدارية، فإن هناك تبايناً شاسعاً في الممارسة المتبعة والمصطلحات المستعملة فيما يتعلق بمنهجية إدارة الأطر، حيث تتراوح النُظم بين أطر ثابتة سنوية وسجلات مُباشرة في مجملها يمكن استخلاص إطار يومي منها. وبالنظر إلى اتساع نطاق هذا الموضوع، فقد كان تقديم ثلاث ورقات فقط في هذا الموضوع مثيرا للدهشة. وكانت هذه الورقات من تقديم سويسرا وفرنسا وجورجيا. ونقاط المناقشة الرئيسية التي برزت هي:

- العلاقة بين السجلات الإدارية والسجلات الإحصائية، وكيفية استخدام كلا النوعين من السجلات في إعداد الإحصاءات بهدف الحد من الحاجة إلى بيانات عن طريق الدراسات الاستقصائية. ويتطلب ذلك وجود علاقة وثيقة بين هذين النوعين من السجلات، ويتحقق ذلك في فرنسا عبر تكليف مؤسسة واحدة بتعهّدهما. ويغير ذلك من مهمة السجل، ويحيد به عن أن يكون مجرد إطار لأخذ العينات، ليصبح جزءا لا يتجزأ من عملية إعداد البيانات.

- يشكل الحصول على البيانات الإدارية الخطوة الأولى في العملية. والنظر في كيفية استخدامها في إنشاء الإطار يكتسي نفس القدر من الأهمية، كالنظر على سبيل المثال في سياسة تحديث البيانات والتحقق من صحتها وكونها مناسبة لتُستخدم كمتغير مُساعد، وذلك حسبما ورد في الورقة التي قدمتها سويسرا.

- أُبرزَ، فيما يتعلق بسجل الأعمال التجارية في جورجيا، نطاقُ عمليات التنقية التي يتعين تنفيذها لتحويل مدخلات سجلات الأعمال التجارية إلى إطار مناسب.

زاي - الجلسة السابعة: قياس جودة سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية - الخبرة العملية

١٩ - تولت رئاسة الجلسة سفيتلانا شوتوفا، من مكتب الإحصاءات في إستونيا. وذكر المشاركون أن من الواضح أن للسجلات دوراً بالغ الأهمية، لأنها نقطة الانطلاق في سلسلة إعداد الإحصاءات الاقتصادية التي تنتهي بإنتاج بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي. فالسجلات، بوصفها أساسا للإحصاءات وبوصفها توفر إطارا لها، تزوّد عملية الإنتاج ببيانات عن الكيانات الاقتصادية المشمولة بالاستقصاءات في كل مرحلة من مراحل هذه العملية، وهي جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها. ولذا تتوقف جودة الإحصاءات الاقتصادية بشكل كبير على جودة بيانات سجلات الأعمال التجارية. وقُدمت ثلاثة عروض في هذه الجلسة (من الجبل الأسود وفنلندا والدانمرك). وركّز العرض الأول على تجربة إنشاء سجل جديد. وبيّن أن من المهم جدا اعتماد مبادئ قياس الجودة منذ المراحل الأولى لإنشاء السجل. ويتيح ذلك إمكانية إنشاء أطر ناجحة تشمل أطراً لقياس الجودة.

٢٠ - وقدم العرض التالي الخطط والخبرات المتعلقة بتنفيذ عمليات قياس جودة بيانات السجلات في إطار نظام إعداد الإحصاءات التجارية. وناقش المشاركون مسألة فعالية إدراج البيانات من مختلف المجالات الإحصائية ضمن نظام موحد للمعلومات عندما يُتاح لمستعملي السجلات إمكانية الاطلاع على هذه البيانات على المستوى الجزئي (لغرض مقارنة بياناتهم وفحصها)، وناقشوا كذلك مسألة تلقي المعلومات المناسبة بشأن المؤشرات الرئيسية لجودة بيانات السجلات. وبدا واضحا أن النظام المتكامل يُحسّن المسألتين، أي فعالية عملية إنتاج البيانات وجودة البيانات المنتجة.

٢١ - أما العرض الثالث، فتناول الممارسة المتبعة في تجميع ونشر تقارير الجودة المتعلقة بحفظ نُسخٍ ثابتة من السجل. وقُدمت لمحة تفصيلية عن محتوى تقارير الجودة والمبادئ التي تحكم تجميع هذه التقارير. وتطرقت العروض إلى مسائل مشتركة هي مؤشرات الجودة، ومصادر وأدوات تجميع هذه المؤشرات، وقنوات وطرق إطلاع المستعملين على هذه المعلومات. وركزت المناقشة على تبادل الممارسات، ومسألة الجودة، وأهمية التمييز بين الأخطاء والتغييرات الفعلية في البيانات، وضرورة تحديد خطة عمل لتحسين الجودة.

حاء - الجلسة الثامنة: أساليب وسياسات تعهد السجلات

٢٢ - كان الغرض من الجلسة، التي تولى رئاستها فابيو توماسيني من المكتب الإحصائي الاتحادي لسويسرا، عرض المسائل المتعلقة بأساليب وسياسات تعهد سجلات الأعمال

التجارية للأغراض الإحصائية. وبينت المساهمات أمثلة لاستراتيجيات التعهد المنفذة في بلدان مختلفة بالاستناد إلى مصادر مختلفة، وباستخدام تعدادات المؤسسات أو البيانات الإدارية. وأتاحت الورقات والعروض إعطاء فكرة جيدة عن أحدث المستجدات في مجال تنفيذ العمليات وتطبيق مبدأ استراتيجية التعهد. وكانت الورقات والعروض مرتبطة مباشرة بالأوضاع الحالية في كل بلد، وأوضحت الخطوة التالية التي يلزم اتخاذها حتى تُستخدم سجلات الأعمال التجارية بشكل أفضل في العمليات الإحصائية.

٢٣ - وقدمت عروض من ألبانيا وجورجيا وهولندا وتونس، على النحو التالي:

- عرضت ألبانيا النظام الذي تستخدمه في تعهد السجلات، القائم على تعدادات المؤسسات. وأكدت أهمية التحقق من الأخطاء في التصنيف والإبلاغ عنها حتى يتسنى تعزيز جودة سجلاتها وتحسين إجراءاتها.
- وعرضت جورجيا، شأنها شأن تونس، استراتيجيتها المتبعة في دمج المصادر الإدارية، وتطرقت على الأخص لضرورة إجراء دراسة استقصائية خاصة باستخدام تقنية الاستجواب الهاتفي بمساعدة الكمبيوتر لتحديث المعلومات المتعلقة بالوحدات المحلية.
- وعرضت هولندا مبدأ العمليات المتكاملة تكاملا تاما والموجهة نحو تحقيق النواتج، وتشمل الجمع الإلكتروني للبيانات.
- وعرضت تونس نظام سجلاتها، والاستراتيجية التي تتبعها في تعهدها، وخاصة الإجراء الإحصائي المتبع لاستنتاج وضع الوحدات.

٢٤ - وشدد المشاركون في ملاحظاتهم الختامية على ضرورة التواصل والتعاون مع المستعملين وتبادل الخبرات مع المعاهد الوطنية الأخرى للإحصاء.

طاء - الجلسة التاسعة: نشر البيانات والنواتج المستقاة من سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية

٢٥ - ترأس الجلسة التاسعة ريتشارد كلايتُن، من مكتب الولايات المتحدة للإحصائيات العمالية، وقُدّمت فيها أربع ورقات. وتناولت ثلاث منها (ورقات تونس والمكسيك ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) قضايا ديموغرافيا الأعمال التجارية. وفي الورقة التونسية، عرض أصحابها بيانات مصنفة حسب الحجم والعمر تبيّن أن إنشاء الأعمال التجارية الجديدة والصغيرة أساسيٌ لنمو العمالة العام. وتظهر بيانات مماثلة من بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة، أنماطاً مماثلة. ومن المرجح أن يكون صافي تغير العمالة سلبيا بدون

إنشاء أعمال تجارية جديدة، مما يبرهن على الدور الرئيسي لأنشطة مباشرة الأعمال الحرة. وتناولت الورقة المكسيكية إحصاءات ديموغرافيا الأعمال التجارية في ذلك البلد، وقدمت نتائج دراستين. وتضمنت الدراسة الأولى ديموغرافيا الأعمال التجارية التي تبين العمالة عند إنشاء الأعمال التجارية وعند إنهائها وصافي إجمالي التغير، وكذلك التغيير مصنفاً حسب القطاعات الصناعية. أما الدراسة الثانية فقدمت إيضاحات بشأن الدينامية الاقتصادية باستخدام أنماط استمرار الأعمال التجارية من عدة مجموعات يزيد عمرها عن ٢٠ سنة. وأظهرت هاتان الدراستان نماذج من أنماط النمو والتراجع مفيدة لفهم الدينامية الاقتصادية الأساسية والدور المهم الذي تقوم به الأعمال التجارية المبتدئة ومباشرو الأعمال الحرة.

٢٦ - وشددت ورقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الدور الرئيسي لسجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية كمصدر لبيانات ديموغرافيا الأعمال التجارية وعلى أهمية تطبيق المعايير الدولية من أجل إتاحة أقصى قدر ممكن من القابلية للمقارنة. وإضافة إلى ذلك بيّنت دراسة استقصائية عالمية أن عدد البلدان التي باتت تقدم بيانات عن ديموغرافيا الأعمال التجارية قد وصل الآن إلى ٧١ بلداً، وهذا إنجاز هائل لم يتحقق مثله على مدى العشرين عاما الأخيرة. فالتوافر المتزايد للبيانات عن ديموغرافيا الأعمال التجارية استنادا إلى منهجيات قابلة للمقارنة نسبيا يزيد فهمنا للاقتصادات الوطنية، على النحو المبين في هذه الورقات، وللاقتصاد العالمي على حد سواء.

٢٧ - وعرضت الورقة الرابعة التي قدمها مكتب الولايات المتحدة للإحصائيات العمالية تعاريف متباينة للبيانات الضخمة. وعرضت تعريفا يستخدمه مكتب الإحصاءات العمالية في سجلاته الإحصائية للأعمال التجارية من أجل إدراج أصناف إضافية في السجل تتيح إنشاء منتجات جديدة مثل تحديد الآثار الناجمة عن الأعاصير، والقطاع غير الربحي. وعرضت الورقة أيضا مبادرات أخرى تُتخذ في الولايات المتحدة لاستخدام البيانات الإدارية الموجودة بصورة أكثر فعالية من أجل معالجة الاحتياجات من المعلومات دون تطوير أدوات جديدة لجمع البيانات.

ياء - الجلسة العاشرة: المبادئ التوجيهية الدولية بشأن سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية

٢٨ - ترأس الجلسة العاشرة كارستن بولدسن، من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ونوربرت راينر، من الهيئة الإحصائية في النمسا. وكان الهدف من الجلسة تقديم عرض موجز للحالة الراهنة لمشروع المبادئ التوجيهية ودعوة فريق فيسبادن إلى تقديم تعليقات واقتراحات خطية بشأن المشروع. ولهذا الغرض، عُرض استبيان يتيح تقديم تعليقات تغطي جميع فصول

المشروع. وستتولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا عقب ذلك تلخيص التعليقات ثم إحالتها إلى فرقة العمل التي أنشأها مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين من أجل إعداد المبادئ التوجيهية. ويمكن الاطلاع، في الموقع الشبكي للمؤتمر، على الصيغة الحالية لمشروع فصول المبادئ التوجيهية والمسرد، وعلى الاستبيان، من أجل تقديم التعليقات (كان الموعد النهائي لتقديم التعليقات هو ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

٢٩ - وفي الاجتماع الثالث والعشرين لفريق فيسبادن في عام ٢٠١٢، قُدم ملخص لجميع الفصول المقررة. وأتاحت مناقشة الملخص عرض تعليقات قيّمة بشأن العديد من المسائل، مثل توضيح الفصول، والمحتوى الناقص، ونقل المحتوى المتوخى في ما بين الفصول. وأُخذت هذه التعليقات في الحسبان في وضع المشاريع اللاحقة. وعُرض في الاجتماع الرابع والعشرين استبيان يدعو أيضا إلى إبداء التعليقات مع فارق يكمن في أن صيغة مشروع الفصول والمرفقات والمسرد باتت متاحة الآن، ويمكن أن تشكل أساساً لإبداء التعليقات المطلوبة.

كاف - الجلسة الاستثنائية: السجل الأوروبي لمجموعات الشركات

٣٠ - إن السجل الأوروبي لمجموعات الشركات سجلٌ للأعمال التجارية للأغراض الإحصائية فريد من نوعه. فهو يتجاوز الحدود الوطنية ويحتوي على معلومات عن مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات التي لها أنشطة عبر وطنية تهم الإحصاءات في واحد على الأقل من البلدان الأوروبية. وأنشئ السجل في عام ٢٠٠٨ لاستخدامه في الأغراض الإحصائية فقط، وذلك بغرض تيسير تنسيق أطر الاستقصاءات في النظام الإحصائي الأوروبي من أجل إنتاج إحصاءات عالية الجودة عن أنشطة الأعمال التجارية العالمية، مثل الإحصاءات التجارية لفروع الشركات الأجنبية وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى أساس التعاون بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والهيئات الإحصائية في النظام الإحصائي الأوروبي، يغطي السجل الأوروبي لمجموعات الشركات في الوقت الحالي أكثر من ١٠ ٠٠٠ مجموعة من مجموعات الشركات ويرمي إلى أن يصبح عماد إحصاءات الأعمال التجارية المعولمة في النظام الإحصائي الأوروبي.

٣١ - وتوخت الدورة الاستثنائية المخصصة للنظر في السجل الأوروبي لمجموعات الشركات، التي ترأسها أميريغو ليوتي من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، عرض الهيكل والعمليات المعمول بها حاليا في السجل. وأتاح العرض الأول الذي قدمته هولندا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ما يلي:

- الوصف التفصيلي للهيكل وللعمليات

- إظهار التطورات الأخيرة (وبخاصة إنشاء دائرة التسجيل في السجل الأوروبي لمجموعات الشركات)
- إبراز التحديات المقبلة

٣٢ - أما العرض الثاني، الذي قدمه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أيضا، فبيّن، استنادا إلى إحدى الدراسات، أن المعلومات الواردة في السجل يمكن أن تستخدم في تصنيف المؤشرات الاقتصادية وفقا لبعدين هما:

- الأثر الاقتصادي للعولمة على بلدان الاتحاد الأوروبي
- الأثر الاقتصادي العالمي لمجموعات المؤسسات الأوروبية المتعددة الجنسيات

٣٣ - وجرى أيضا تحليل الاستخدام المحتمل لهذه الإحصاءات، بما في ذلك تحسين جودة السجل الأوروبي لمجموعات الشركات وسجلات إحصاءات الأعمال التجارية الوطنية. وفي ما يتعلق بالمسائل المتصلة بجوانب السرية في بيانات السجل الأوروبي لمجموعات الشركات، أُشيرَ إلى اللائحة رقم ٢٠٠٨/١٧٧ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، التي تنص على إنشاء إطار مشترك لسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية. وشُدد أيضا على أهمية السجل الأوروبي لمجموعات الشركات بوصفه أحد العناصر الهامة في المشروع الذي أطلقه النظام الإحصائي الأوروبي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ بشأن النظام الأوروبي لسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية، القابلة للتشغيل المتبادل.

ثالثا - مناقشة مائدة مستديرة: التحديات الراهنة المتصلة بسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية وسبل التصدي لها

٣٤ - توخت مناقشات المائدة المستديرة الأخيرة تحديد التحديات الراهنة لسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية وسبل التصدي لها، وترأسها نوربرت راينر، من الهيئة الإحصائية في النمسا. وشارك في مناقشات المائدة المستديرة كل من: شيرين آن أحمد، من مكتب الولايات المتحدة للتعداد، وإيمان الحتة، من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، وإيرينا كاراسيفا ومارينا شيمبيريفا، من الدائرة الاتحادية للإحصاءات الحكومية في الاتحاد الروسي، وإيرين سليمنِك، من الهيئة الإحصائية في هولندا، وماساو تاكاهاشي من المكتب الإحصائي في اليابان.

٣٥ - وحُددت خلال تلك المناقشات التحديات الرئيسية التالية:

(أ) ازدياد الطلبات - يتمثل التحدي في ازدياد طلب مجموعات المستعملين، داخليا في المكتب الإحصائي وخارجيا من قبل المستعملين الوطنيين والدوليين، على المزيد من المعلومات الإحصائية والتفاصيل، وعلى تحسين الجودة وحسن التوقيت. وينبغي أن تكون المكاتب الإحصائية الوطنية مدركة لاحتياجات المستعملين الحالية والمحتملة في المستقبل، وأن تأخذها في الحسبان عند وضع سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية، وأن تنظر في تعزيز استخدام تلك السجلات؛

(ب) القيود المفروضة على الميزانيات - يعاني العديد من المكاتب الإحصائية، بما فيها أفرقتها المعنية بسجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية، من قيود مفروضة على الميزانيات، في حين تتواصل الحاجة إلى تعهد تلك السجلات وتطويرها حتى يتسنى تلبية احتياجات المستعملين. ويتطلب هذا الأمر اتخاذ مبادرات ترمي إلى تبسيط إنتاج السجلات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين البلدان؛

(ج) استخدام مصادر البيانات الإدارية - لا يزال استخدام مصادر البيانات الإدارية يمثل تحديا كبيرا، لكنه ينطوي أيضا على مكاسب محتملة في العديد من البلدان. وتشمل التحديات مسألة التغطية والتعاريف، التي قد لا تتسق مع المتطلبات الإحصائية، ومسألة حسن التوقيت. وفي بعض البلدان، يشكل عدم إمكانية الوصول إلى المصادر الإدارية عقبة أيضا. وتشمل المكاسب المحتملة الوصول إلى الموارد التي تكون لها في الغالب تغطية جيدة وتتضمن معلومات مفصلة يمكن استخدامها مباشرة في السجلات أو في التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها، وتخفيف عبء الإجابة على الاستقصاءات وزيادة الكفاءة في المكتب الإحصائي. ويكتسي إقامة تعاون جيد مع مالكي مصادر البيانات الإدارية أهمية بالغة في كفالة إيجاد حلول مستدامة، ويمكِّن المكتب الإحصائي من الحصول باستمرار على معلومات محدثة عن التغيرات الطارئة على السجلات الإدارية ويتيح له إمكانية التأثير فيها؛

(د) استخدام رمز مشترك لمحددات الهوية الفردية - يُستخدم في بعض البلدان، وليس في جميعها، رمز مشترك لمحددات الهوية الفردية للمؤسسات. فعدم اعتماد رمز وحيد يفضي إلى عمل إضافي للربط بين المعلومات التي تتيحها شتى مصادر البيانات أو لمقارنتها (بين سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية وغيره من السجلات الإحصائية والسجلات الإدارية، على سبيل المثال)؛

(هـ) سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية بوصفه عماد إحصاءات الأعمال التجارية - ويضطلع سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية بدور العماد من

خلال إدماج المعلومات المستمدة من شتى مصادر البيانات (الدراسات الاستقصائية والتعدادات، والسجلات الإحصائية والسجلات الإدارية) وتيسير جمع البيانات الاقتصادية وإنتاج الإحصاءات المتسقة. ويمكنه أيضا أن ييسر تطوير عملية إنتاج موحدة لإحصاءات الأعمال التجارية. وينبغي أن تمضي البلدان قدما في تبادل الخبرات المكتسبة في وضع النهج المتكاملة والمخططات التنفيذية؛

(و) التطورات المنهجية – ثمة حاجة إلى مزيد من العمل في مجال التصنيف، واستخدام مصادر بيانات متنوعة ومواءمة الوحدات والتصنيفات مع التوصيات الدولية، واستخدام وإنتاج المعلومات الجغرافية من أجل كفالة جودة سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية ودقتها بما يلبي احتياجات المستعملين، الحالية والمقبلة؛

(ز) التعاون الدولي – يتطلب وضع أساليب جديدة وممارسات جيدة موارد كبيرة، ولذا ينبغي تبادل الخبرات في ما بين البلدان ودعم مشاريع التطوير المشتركة. وإن تبادل الأساليب والممارسات قد يساعد أيضا في نهاية المطاف على تحسين قابلية المقارنة دولياً لمعلومات سجل الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية. ويمكن أن يساعد التعاون الدولي على تقليص الفجوات بين النظم الإحصائية المتطورة وتلك الأقل تطورا، في حين أن أنشطة بناء القدرات والتدريب ستكون مفيدة لدعم البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا؛

(ح) قابلية المقارنة دولياً في ما بين سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية – من المرجح أن تزداد أهمية قابلية المقارنة دولياً في ما بين سجلات الأعمال التجارية للأغراض الإحصائية وما يُستمد منها من إحصاءات الأعمال التجارية، وستحتاج المكاتب الإحصائية إلى معالجة هذا الأمر عند تطوير الأساليب والممارسات. وتفرض الاختلافات الوطنية من حيث التشريعات والهياكل المؤسسية والتباينات الهيكلية وغيرها من أوجه الاختلاف بعض القيود على تحقيق قابلية المقارنة دولياً.

٣٦ – وخلُص المشاركون إلى أن التحديات التي تم تحديدها ينبغي أن تعالج على نحو تدريجي. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى وضع استراتيجيات مناسبة وتحديد الأولويات نظرا لمحدودية الميزانيات والموارد.

٣٧ – واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.